الآثار الاقتصادية للحرب الروسية الأوكرانية على دول آسيا الوسطى

د. محمد أحمد عبد النبي
باحث متخصص في النظم السياسية المقارنة

الملخص:

يستعرض التقرير تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على اقتصادات دول آسيا الوسطى، أبرز الآثار والمؤشرات الاقتصادية التي تعاني منها –بل وستعاني– في المستقبل القريب هذه الدول، وتطرق إلى حجم التأثر الواضح بمعدلات التنمية الاقتصادية لها خلال العام الجاري لها، وذلك بعد أن وصلت إلى نحو ٢% فقط، كما تناقصت السلع الموجودة بأسواق المنطقة بفعل اعتماد دول هذه المنطقة على استيراد السلع وعدد من المواد الخام الاستراتيجية من دولتي الصراع "حيث تستورد دول آسيا الوسطى ما يقرب من ٧٥% من احتياجاتها من محصول القمح من روسيا وأوكرانيا"،فضلاً عن الضرر الذي سيلحق بمستويات مختلف الأسعار التي ستتجه للارتفاع بفعل ارتفاع تكاليف سلاسل الامداد والتوريد وتوقف حركة النقل في أحيان أخرى بالمنطقة في ظل العقوبات الاقتصادية المفروضة على الجانب الروسي.

وخلص أن الحرب تسببت في خفض حجم المعاملات التجارية الخارجية لدول المنطقة مع غيرها من دول العالم وخاصة مع الجانبين الروسي – والأوكراني، وهو الأمر الذي ضاعف من أزمة ميزانها التجاري –سواء فيما يخص التصدير أو الاستيراد – وأثر على مصادر موازناتها العامة، فضلاً عن التحديات التي فرضتها الحرب لوجيستياً وأمنياً على دول آسيا الوسطى بخصوص قدرتها على الاستفادة من مواردها وثرواتها الطبيعية والبترولية. بالإضافة إلى التأثر المالي والنقدي لها نتيجة التأثر بالاهتزازات التي أصابت العملة الروسية "الروبل".

Abstract:

The report dealt with the repercussions of the Russian-Ukrainian war on the economies of the Central Asian countries, the most prominent effects and economic indicators that these countries suffer - and will suffer - in the near future, and touched on the extent of the clear impact on their economic development rates during the current year for them, after they reached about 2 Only percent, and the commodities in the region's markets decreased due to the countries of this region's dependence on importing commodities and a number of strategic raw materials from the two conflict countries, "as the Central Asian countries import nearly 75% of their wheat crop needs from Russia and Ukraine.",in addition to the damage that will be caused to the various levels of prices that will tend to rise due to the high costs of supply chains and supply and the suspension of transport movement at other times in the region in light of the economic sanctions imposed on the Russian side.

The report concluded that the war caused a reduction in the volume of foreign trade transactions of the countries of the region with other countries of the world, especially with the Russian - and Ukrainian sides, which doubled the crisis of their trade balance - whether with regard to export or import - and affected the sources of their public budgets, as well as challenges The war imposed logistically and security on the Central Asian countries regarding their ability to benefit from their natural and petroleum resources and wealth. In addition to its financial and monetary impact as a result of being affected by the vibrations that hit the Russian currency" the ruble".

مقدمة :

اندلعت شرارة الحرب الروسية الأوكرانية في ٢٤ من فبراير ٢٠٢٢م بعد خطاب أعلن من خلاله الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عن شن عملية عسكرية تهدف –على حد وصفه– إلى "تجريد أوكرانيا من السلاح واجتثاث النازية منها" .جاءت الحرب عقب السعي الأوكراني المتواصل للانضمام لحلف الناتو بهدف التخلص من الوصاية الروسية عليها حيث نظرت روسيا لتلك المساعي بوصفها "اجراءات تهدد الأمن القومي للبلاد وللمنطقة الوسط آسيوية ككل".

حيث مثلت الحرب مرحلة فاصلة في التاريخ الحديث من جانبين الأول سياسي لأنها تضع تصوراً حول ملامح تشكل نظام عالمي جديد. ومن ناحية أخرى لأن آثارها الاقتصادية والاجتماعية والانسانية واسعة النطاق وتأتي بالتزامن مع أزمة صحية عالمية لم يتعافي العالم –وخاصة بعض المناطق ذات الاقتصادات النامية والآخذة في النمو– من تداعياتها بشكل كامل حتى الآن.

وتأتي منطقة آسيا الوسطى بين أبرز المناطق والأقاليم التي من المتوقع أن تتأثر بشدة جراء الحرب الروسية الأخيرة. فمن ناحية لأن هياكل اقتصاداتها غير صلبة بشكل كاف وتعاني من مشكلات رئيسية. كما أنها لم تتعافى بعد من آثار جائحة كورونا الصحية والاقتصادية والاجتماعية، هذا بالاضافة إلى تأثير الحرب على كافة أوجه الحياة الاقتصادية داخل بلدانها بحكم الجوار الجغرافي والارتباط الاقتصادي بدولتي النزاع سواء فيما يخص معدلات النمو، مستوى الأسعار والتضخم، حركة التجارة، تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، الديون، حركة السياحة وغيرها. وعليه يسعى التقرير إلى تسليط الضوء على أهم الآثار والنتائج الاقتصادية المترتبة على الحرب الروسية الأوكرانية على دول المنطقة الوسط آسيوية.

أولاً: الآثار الاقتصادية للحرب على المنطقة

يمكن إجمالاً الإشارة إلى أهم المجالات الاقتصادية بمنطقة آسيا الوسطى الأكثر تأثراء بالحرب الروسية الأوكرانية كما يلي:-

١. معدلات النمو الاقتصادية:

أشارت عدة تقارير صادرة عن المؤسسات المالية الدولية مؤخراً، ومن بينها التقرير الذي أصدره البنك الدولي في ابريل الماضي ٢٠٢٢، إلى أن تؤدي الحرب الروسية على أوكرانيا إلى الضرر الاقتصادي العالمي الشديد الذي سيلحق بكافة دول العالم، جراء تلك الحرب على أن يصل هذا الضرر وتلك الخسائر بشكل أكبر للاقتصادات الناشئة والصغيرة وخاصة في المناطق الأكثر تأثراً وقرباً من الصراع العسكري (كل من أوروبا وآسيا الوسطى).

فمن المنتظر أن تتأثر اقتصادات منطقة آسيا الوسطى تحديداً، التي يمكن وصفها

بانها الأكثر تأثراً وضعفاً اقتصادياً مقارنة بعدة أقاليم أخرى في أوروبا وآسيا– لتنخفض معدل النمو الاقتصادي بها بأكثر من النصف ليصل في العام الحالي ٢٠٢٢ ما يقرب ٢% فقط بعد أن كان قد بلغ ٥,١% عام ٢٠٢١ بسبب الروابط الاقتصادية الوثيقة مع الاقتصاد الروسي وما يعانيه الأخير جراء الحرب والعقوبات. وكان البنك الدولي قد أعرب من خلال رئيسه ديفيد مالباس أن الحرب الروسية الأوكرانية قد تسببت في تخفيض مستوى التوقعات والآمال بشأن الوضع الاقتصادي العالمي؛ فمن المُحتمل أن تنكمش معدلات النمو "العالمي" لتصبح نحو ٣،٢% خلال العام الجاري.

ويعزى هذا الانخفاض "الكبير" –الذي حدث مرتين خلال أقل من عامين– في معدلات النمو بالاقتصادات الصاعدة في هذه المنطقة خاصة إلى مواجتها لأزمتين عالميتين في وقت قصير؛ فبينما لم تتعافى تلك الاقتصادات من تأثيرات أزمة انتشار وباء كورونا اندلعت حرب على حدودها الجغرافية،ومن بين دول منطقة آسيا الوسطى (أوزبكستان، وتركمانستان، وكازاخستان، وطاجكستان، وقيرغيزستان) التي أشارت التقارير الأخيرة الصادرة عن البنك الدولي إلى احتمالية تأثرها الواضح بأزمة الحرب هي دول جمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان حيث من المتوقع دخولهم في حالة ركود اقتصادي كبير هذا العام.

وقد عبر بعض المسئولين عن حجم التأثر الاقتصادي الواضح لمنطقة آسيا الوسطى بالحرب عندما صرحت أسلي ديميرغوك كونت، رئيسة الخبراء الاقتصاديين لمنطقة أوروبا وآسيا الوسطى بالبنك الدولي: "لقد أظهرت الحرب الأوكرانية والجائحة مرة أخرى أن الأزمات يمكن أن تتسبب في أضرار اقتصادية واسعة النطاق، وتؤدي إلى حدوث انتكاسات في المكاسب التي تحققت على مدى سنوات على صعيدي التنمية ونصيب الفرد من الدخل".

٢. توفر السلع ومستويات الأسعار:

تعد دولتي النزاع (روسيا وأوكرانيا) المصدر الرئيسي لانتاج القمح وتصديره لأغلب دول العالم. وتعتمد دول آسيا الوسطى وجنوب القوقاز عليهما حيث تستورد منهما القمح بنسبة ٧٥% من احتياجاتهم. كما مثلت الصادرات الروسية والأوكرانية

من القمح نحو ١٧،٧% و٨% من إجمالي حجم صادرات القمح على مستوى العالم على التوالي في ٢٠٢٠. (وتعد دول آسيا الوسطى الخمس وحدها من بين أكثر ١٠ دول تعتمد في وارداتها من القمح على روسيا وأوكرانيا) وهو ما يعرض المنطقة إلى اهتزازات تجارية نتيجة الحرب الدائرة.

وقد قُدرت نسبة زيادة أسعار السلع الزراعية المستوردة من روسيا وأوكرانيا بنحو ١٣،٩% خلال العام الجاري ٢٠٢٢. حيث تسببت الحرب في صعوبة نقل المواد الخام والعديد من السلع وكذلك ايقاف وتعطيل طرق التجارة التي تمر من خلالهم خاصة بعد فرض العقوبات الاقتصادية، وهو الأمر الذي زاد من تكاليف التأمين والشحن ووضع مزيد من الضغوط على سلاسل امداد، وأثر بالتالي على أسعار مختلف السلع النهائية سواء السلع الاستراتيجية الضرورية من الغذاء أو حتى (مواد البناء، ونقل السيارات، والبتروكيماويات...إلخ) وأحدث في النهاية مزيد من الحالة التضخمية للسلع والمواد الخام المستوردة بالمنطقة،وفقاً للاحصاءات تعد دولتي الصراع من أكبر منتجي السلع والمواد الخام الاستراتيجية؛ فروسيا من أكبر الدول المُنتجة والمُصدرة للنفط والغاز وأوكرانيا أحد أبرز مصادر انتاج القمح وتصديره للعديد من أنحاء العالم. ومن ثم فإن نشوب نزاع بين هذين البلدين يؤثر على الدول المستوردة لتلك السلع والمواد الخام ولا سيما دول آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا.

كما نتج عن تعطل سلاسل الامداد وتوقف بعضها الآخر، ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء عالمياً. وأشار رئيس البنك الدولي في هذا الإطار إلى إعداد البنك لبرامج تمويل إضافية لمواجهة هذه الأزمة حيث من المقرر أن يوفر البنك نحو ١٧٠ مليار دولار على مدار ١٥ شهراً التالية للأزمة على أن يتم توفير "نحو ٥٠ مليار دولار" في غضون الأشهر الثلاث الأولى "مايو، ويونيو، ويوليو". وذلك بعد أن اعتبر عدد من المسئولين من بينهم وتشانغ يونغ ري مدير إدارة آسيا والمحيط الهادئ في صندوق النقد الدولي، أن من شأن زيادة حدة ارتفاع أسعار الغذاء والوقود الدفع إلى مخاطر أكبر مثل حدوث قلاقل وتوترات في بعض المناطق، من أبرزها القوقاز وآسيا الوسطى.

٣. التجارة الخارجية:

في ظل اعتماد اقتصادات دول آسيا الوسطى على الشريك التجاري الروسي بصفة أساسية، أصبحت حركة التبادل التجاري بين الجانبين محفوفة بالمخاطر والتحديات. فقد تزامنت العقوبات الاقتصادية الأخيرة المفروضة على روسيا مع تبني الأخيرة عدة اجراءات نقدية ومالية تهدف لتخفيف الضغوط المفروضة عليها مثل رفع سعر الفائدة، وفرض قيود على تصدير السلع الغذائية لتوفير احتياطي عيني يكفي من المحاصيل والحبوب. ويمكن في هذا الاطار الاشارة إلى قرار الحكومة الروسية الخاص بتخصيص حصص لبيع الحبوب خارج الاتحاد الاقتصادي الأوراسي (بيلاروس، أرمينيا، قيرغيزستان، كازاخستان، روسيا) وحظر تصدير الحبوب إلى دول الاتحاد خلال الفترة من ١٥ فبراير إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ حتى لا تتحول هذه الدول لمصدر لتهريب الحبوب.

إضافة إلى التأثر المحتمل الناتج عن المورد الأوكراني للقمح (الذي تأثر بالعمليات العسكرية ويعاني من نقص وقود الديزل) حيث أثرا ذلك على عمليات البذر والحصاد بشكل عام في أوكرانيا هذا العام. حيث من المحتمل أن تقلل أوكرانيا هي الأخرى من حجم صادراتها والتي كانت قد بلغت العام الماضي ٢٠٢١ نحو ٥٦ مليون طن.،وقد تسبب الاجراءات الروسية في خفض نسب التبادل التجاري مع غيرها من الشركاء التجاريين في المنطقة في إلحاق أضرار تجارية واقتصادية ضخمة بهم. وتعد كازاخستان من أبرز الدول الأكثر تأثراً خاصة في ظل اعتمادها على استيراد الحبوب الغذائية من روسيا وكذا وجود استثمارات روسية ضخمة بها،وفي محاولة لتجاوز العقبات التي خلفتها الحرب مؤخراً، أعرب وزير الخارجية الروسي سيرجيه لافروف في مايو ٢٠٢٢ بمناسبة مرور ٣٠ عاماً على نشأة العلاقات الدبلوماسية الروسية بدول آسيا الوسطى عن أهمية الروابط التي تجمع الجانب الروسي بالوسط آسيوي لا سيما العلاقات الاقتصادية والتجارية التي اعتبر انها تتطور بشكل حركي مستمر مشيراً إلى أن "حجم التجارة مع جميع دول المنطقة تقريبا آخذ في الازدياد"، وأنها تعتمد بشكل

رئيسي على المواد الخام، إضافة إلى المعادن، والأدوية، والبتروكيماويات، والعديد من المنتجات الزراعية والصناعية.

كما تصل عدد المشروعات الروسية بها لأكثر من ١٠ آلاف مشروع وهو ما يؤدي إلى خلق ما يقرب من ٩٠٠ ألف فرصة عمل بهذه الدول". وأكد لافروف أن فوائد الاتحاد الاوراسي ترجع مباشرة للمشاركين فيه"، سواء من خلال زيادة التجارة البينية، وإزالة الحواجز التي تعيق حركة انتقال السلع والخدمات والمواد الخام ورؤوس الأموال، كما يتم داخل الاتحاد ضمان سياسة منسقة ومتسقة وموحدة في القطاعات الرئيسية للاقتصاد، والعمل جار لخلق سوق مشتركة لصناعة الطاقة الكهربائية والنفط والغاز"، يذكر أن صادرات منطقة آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية إلى روسيا تمثل أهمية كبرى لدول المنطقة. حيث تقدر بحوالي ١٠% من إجمالي صادرات المنطقة. كما تبلغ الصادرات الأرمينية لروسيا نحو ٢٥% والبيلاروسية نحو ٤٠%، ومن هنا فإن ارتفاع أسعار السلع نتيجة ارتفاع تكاليف النقل بل وتعطل سلاسل الامداد في بعض الأحيان سيؤثر على جانبي الاستيراد والتصدير لدول آسيا الوسطى. بينما يفترض أن تحقق دول آسيا الوسطى استفادة من ارتفاع أسعار المواد الخام البترولية التي تمر عبر أراضيها نظرياً، إلا أن الارتباط بالاقتصاد الروسي من ناحية والتداعيات اللوجيستية للحرب على الأرض من ناحية أخرى (والتي تحد من إمكانية نقل النفط والغاز مروراً بأراضيها) يدفعان في الاتجاه العكس؛ حيث يتوقع أن تقل معدلات تصديرها للمواد الخام أو التي تعبر من خلالها بالتزامن مع خفض استيرادها من المواد والمحاصيل الزراعية وغيرها كما سلف الذكر (إما بفعل ارتفاع الأسعار أو بفعل القيود المفروضة عليها للاستيراد من الشريك الروسي).

وكذلك يتوقع أن تنخفض معدلات تصديرها للسلع النهائية المُصنعة لديها بشكل أساسي (مثل الملابس الجاهزة، والأغذية المصنعة، والمشروبات) والتي تصدر بعضها لروسيا وخاصة من طاجيكستان وأوزباكستان. وتحتل منطقة آسيا الوسطى ترتيباً متقدماً –مع أوروبا– في قائمة أكبر عشرة أسواق مستوردة من روسيا (حيث تقدر وارادات كازاخستان منها نحو ٣٦،٩%، وجمهورية قيرغيزستان نحو ٢٩,٣%،

وأوزباكستان نحو ١٩،٣%)، وتستورد هذه البلدان أغلب احتياجاتها على هيئة سلع وسيطة، مثل المعادن والمواد الكيميائية. حيث تمثل الصادرات الروسية من الحديد والصلب لهم نحو ٥% من الصادرات العالمية ونحو ٦% من النحاس والألومنيوم. إضافة إلى الأسمدة الروسية وتعد كازاخستان على سبيل المثال هي ثالث أكبر مستورد عالمياً للصادرات الكيماوية الروسية، وبالتالي ستتأثر كافة المؤشرات التجارة الخارجية لدول المنطقة.

٤. الطاقة والنفط:

تظهر أهمية منطقة آسيا الوسطى في كونها »مركز للثروة النفطية«؛ حيث تحتوي بلدان المنطقة على العديد من الموارد الطبيعية من مصادر البترول المختلفة فضلاً عما تحتويه أراضي بلدانها من معادن نفيسة أخرى مثل اليورانيوم والمياه الجوفية،وقد فرضت الحرب التي أعلنتها روسيا على أوكرانيا في فبراير الماضي ٢٠٢٢ عدداً من التحديات اللوجيستية والجغرافية والأمنية على دول آسيا الوسطى وعلى إمكانية استفادتها من ثرواتها الطبيعية "النفطية" أفضل استغلال.

في ظل مرور أغلب الصادرات النفطية لدول منطقة آسيا الوسطى عبر الحدود الروسية أو الأوكرانية، فبالتالي تصبح حجم الخسائر المتوقعة كبيرة. فعلى سبيل المثال يمر ثلثي حجم الصادرات النفطية لكازاخستان من خلال الحدود الروسية (وهو ما تسبب في انقطاع صادرات كازاخستان النفطية مرتين عبر خط الأنابيب الرئيسي الذي يصب في ميناء نوفوروسياسك الروسي في الأشهر التي أعقبت الحرب في فبراير الماضي). كما تعاني البعض الآخر من دول المنطقة من القدرات والامكانات التي تمكنها من الاستفادة من ثرواتها الموجودة لديها؛ فدولة تركمانستان التي يتوفر لديها في باطن الأرض كميات وفيرة من الغاز الطبيعي –حيث تحتل المرتبة الرابعة في قائمة الدول المصدرة – إلا أنها تفتقر للامكانات اللوجيستية والتقنية التي تمكنها من عملية تسييل الغاز الطبيعي الموجود لديها.

كما أن ارتفاع أسعار الطاقة المستوردة سيؤدي إلى زيادة التكلفة وبالتالي إلى عجز مالي أكبر في العديد من الدول ومنها آسيا الوسطى بالتالي ارتفاع اسعار المواد

الغذائية الذي قد يتحول إلى انعدام الأمن الغذائي في المنطقة وخاصة للأسر والشرائح الاجتماعية غير القادرة على تكاليف المعيشة المرتفعة، ومن أجل التصدي لأزمة الطاقة المتوقع حدوثها، أشار البنك الدولي إلى أهمية اتخاذ عدة اجراءات يتم تبنيها من كافة الدول من بينها تأمين مصادر الطاقة المتجددة، وكذلك الاستخدام الأمثل والرشيد للطاقة غير المتجددة الموجودة حالياً.

٥. التأثر المالي والنقدي الناتج عن الاهتزازات التي أصابت العملة الروسية "الروبل":

يؤثر أي تغير في قيمة الروبل الروسي على العملات الخاصة بالدول المجاورة "المرتبطة بالاقتصاد الروسي بشكل أو بآخر" وعلى رأسها منطقة آسيا الوسطى إضافة لعدد آخر من البلدان المجاورة. الأمر الذي دفع المسئولين وخبراء الاقتصاد في هذه الدول لوضع خطة لمنع تهريب العملات الأجنبية إلى الخارج لا سيما في ظل التخوف من حدوث انهيار مفاجىء في قيمة العملات المحلية بفعل التأثر بالعقوبات الدولية على روسيا.

من أبرز الأمثلة الدالة على التأثر النقدي لبلدان منطقة آسيا الوسطى بالارتباك الحادث للروبل الروسي هو التدهور الذي أصاب العملة الكازاخستانية «التينغ» والتي فقدت ما يقرب من ٢٠% من قيمتها عقب فرض العقوبات الاقتصادية على روسيا وهو ما أثر عليها من خلال ارتفاع أسعار وارداتها من ناحية ورفع أسعار السلع وخفض القوة الشرائية وبالتالي اتجهت الحكومة الكازاخية لرفع أسعار الفائدة بالبنوك من ناحية أخرى.

ومن ناحية أخرى، فمن المتوقع أن يؤثر الركود الاقتصادي الروسي الحاد على التحويلات المالية والتدفقات التجارية التي تربطه مع البنك المركزي في آسيا. وتضع العقوبات المفروضة على روسيا مزيد من التحديات على تلك التحويلات والشراكات المالية والاقتصادية مع دول المنطقة. الآثار غير المباشرة لتلك العقوبات على المنطقة يمكن أن تضر دول منطقة آسيا الوسطى بشكل كبير خاصة في ظل الدور الرئيس الذي تلعبه البنوك الروسية فيها والارتباط التجاري والمالي لبعض دولها بالاقتصاد الروسي ولا سيما "طاجيكستان وجمهورية قيرغيزستان" .وبالتالي، فإن حجب روسيا من نظام

SWIFT المالي كإجراء غربي عقابي للأولى، يمكن أن يؤدي إلى بعض مظاهر الاضطراب في تدفقات حركة التجارة والتمويل والاستثمار لتلك البلدان التي تعتمد عليها روسيا لإتمام تعاملاتها الخارجية.

وبصفة عامة، فإن تأثير العقوبات المالية المفروض على البنوك الروسية يمكن أن يكون جزئياً على المنطقة ويمكن تحمله باستثناء دول "المجر، وبيلاروسيا، وكازاخستان"، حيث توجد عدد من الشركات –لا سيما الكازاخية– والموجودة داخل القطاع المصرفي وتتبع للبنوك الروسية، كانت العديد من البنوك المركزية في المنطقة قد بدأت قبل الحرب، منذ انتشار وباء كورونا، في تقييد السياسة النقدية، نتيجة ارتفاع أسعار السلع الأساسية ووصول التضخم إلى مستويات غير مسبوقة في جميع اقتصادات المنطقة. استمرت هذه الضغوط التضخمية في الارتفاع في عام ٢٠٢٢. وبناء على ذلك، فمنذ فبراير ٢٠٢٢، لجأت كل من المجر، وألبانيا، وبيلاروسيا، وجمهورية قيرغيزستان، ومولدوفا، وبولندا، ورومانيا لرفع أسعار الفائدة، حيث أشارت بعض البنوك المركزية إلى مخاطر تصاعد التوترات الجيوسياسية وانتشار حالة عدم اليقين في الأسواق، مع تضائل فرص استيراد الطاقة من الخارج.

٦. الديون:

ترتب على حالة الركود الاقتصادي العالمي الناجم عن انتشار الوباء في عام ٢٠٢٠، ارتفاع مستويات الديون العالمية في أعقاب التوسع في برامج الدعم النقدي الواسعة المقدمة من بعض الدول المتقدمة وكذا المؤسسات المالية والنقدية. وبعد اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، فقدت العديد من دول آسيا الوسطى وأوروبا القدرة على الوفاء بالتزاماتها المالية وسداد الديون المستحقة نتيجة انخفاض معدلات النمو، وتراجع قيمة العملة المحلية، وارتفاع تكلفة الاقتراض.

بشكل أكثر تفصيلاً، فإنه خلال الفترة التي سبقت الحرب الروسية الأوكرانية وتحديداً منذ ظهور وباء كورونا حتى نهاية عام ٢٠٢١، أصبحت الأسواق والمؤسسات المالية تعاني بشكل متزايد من الضغوط المالية في ظل انتشار معدلات لجوء الحكومات للاقتراض بشكل متسارع. وهو ما يمكن تفسيره حدوثه بفعل ظهور

وباء كورونا ونفاذ هوامش أرباح ومزايا الاقتصاد الكلي وتآكل المالية العامة في منطقة آسيا الوسطى، بالتزامن مع انتشار العجز المالي في جميع أنحاء المنطقة وبالتالي زيادة حجم القروض الكلية وذلك.

تشير الأرقام إلى ارتفاع حجم الدين الاجمالي لدول المنطقة نسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي الخاص بها، حيث تزايدت من ١٦% في ٢٠٢٠ إلى ١١٩% في نهاية ٢٠٢١ (وإن كان نصيب القطاع الخاص من الاقتراض مرتفع نسبياً مقارنة بنظيره الحكومي حيث بلغ نسبة اقتراض الأول من الداخل نحو ٨١% من الناتج الاجمالي كما وصل الاقتراض الخارجي نحو ٣٠%). أما نسبة الاقتراض الحكومي فكانت تقترب من ٥٠% من الناتج الاجمالي عام ٢٠٢٠ بمعدل زيادة ١٠% عن عام ٢٠١٩ "نتيجة ارتفاع النفقات وانخفاض الايرادات مع انتشار الوباء".

زادت نسبة الديون الخارجية لاجمالي الناتج القومي في المنطقة خلال العقد الأخير بشكل واضح، حيث ارتفعت من ٤٨% من الناتج الاجمالي عام ٢٠١٠ لتصل إلى نحو ٥٨% في عام ٢٠٢٠ وهو ما أدى لزيادة التعرض لضغوط الأسواق المالية. وبينما حدث انخفاض للدين الأجنبي الخارجي لدول منطقة آسيا الوسطى بصفة عامة، إلا أن نسبة تحمل بعض الدول منه لازالت مرتفعة حيث يصل نسبة تحمل الحكومة من الدين الأجنبي في جمهورية قيرغيزستان نحو ٨٧% بينما تبلغ في جورجيا ٧٨%.

من المُحتمل أن يتزامن رفع أسعار السلع المتسوردة لدول منطقة آسيا الوسطى مع توقع خفض معدلات الانتاج نتيجة حالة الانكماش الموجودة بالأسواق وكذا تخفيض قيمة العملات المحلية وبالتالي زيادة حجم الدين العام لبعض دول المنطقة مثل (جمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان). وأدى لتزايد حالة الشك إزاء السياسات المتبعة، وعليه، فإن رفع خدمة الدين العام لدول منطقة آسيا الوسطى بفعل الحرب، يمكن أن يشكل تحديات للاستدامة المالية "أي القدرة على تحقيق الاستقرار المالي قصير وطويل الأجل" .وهو ما يعني أيضاً أن قدرة منطقة آسيا الوسطى على تحمل الديون تصبح في خطر، أما على مستوى شركات القطاع الخاص بدول المنطقة، فقد أضرت الحرب بثقة كل من قطاع الأعمال والمستهلكين، وخفضت من أرباح الشركات،

وأرهقت قدرة العديد منها على البقاء قادرة على الوفاء بتسديد القروض المستحقة، مما أدى إلى حالات إفلاس يمكن أن تمتد إلى ميزانيات البنوك.

٧. الاستثمارات الأجنبية:

تعد روسيا مصدراً هاماً للاستثمار الأجنبي المباشر FDI للعديد من البلدان في آسيا الوسطى وجنوب القوقاز. وتصل نسبة الاستثمارات الأجنبية الروسية المباشرة في المنطقة نحو ٧% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الموجودة بالمنطقة في مقابل الاتحاد الأوروبي الذي تبلغ نسبته نحو ٤٠% ومن ثم فإن الغزو الروسي لأوكرانيا. كما وصلت الاستثمارات الروسية مع دول آسيا الوسطى في الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠٢١، إلى نحو ٣٠,٥ مليار دولار.

وعليه، فإن استمرار الحرب الروسية، ينذر بحدوث ضغوط مالية كبيرة على اقتصادات آسيا الوسطى، لا سيما وأن الصراع وتداعياته يسرع من تغير معدلات الأسعار نتيجة لارتباطاتها المالية العالمية بغيرها من المناطق الأكثر تأثيراً، لا سيما اليورو، فإن منطقة آسيا الوسطى ستصبح من ثم مُعرضة للتوقف المفاجئ لتدفقات رأس المال الأجنبي عليها أو انخفاضه بشدة على أحسن تقدير.

٨. السياحة:

تمثل السياحة الروسية والأوكرانية الوافدة لدول منطقة آسيا الوسطى نحو ١٠% من الوافدين في نصف اقتصادات آسيا الوسطى وأوروبا. وهو الأمر الذي يمكن تعويضه من خلال الاستفادة من تدفق المهاجرين الى الدول المجاورة بالمنطقة فراراً من نيران الحرب الدائرة في بلادهم.

خاتمة:

تواجه دول آسيا الوسطى تحديات اقتصادية جمة بفعل الحرب الروسية الأوكرانية،وتكاتفت هذه التحديات لارساء أوضاع مالية ونقدية وانسانية شديدة الحساسية، يزيد من تعقدها استياء المواطن من الاجراءات الاقتصادية التقشفية المُتخذة بالفعل من قبل حكومته،ويظهر تأثر المنطقة بالآثار الاقتصادية للحرب بوضوح في ظل ارتباطها بالشريكين الروسي والأوروبي وهو ما يضع شكوكاً حول مدى قدرتها

الاقتصادية على تحمل آثار الحرب الدائرة، حيث أن استمرار الأخيرة، ينذر بحدوث ضغوط مالية ونقدية واقتصادية كبيرة على اقتصاداتها قد تضطر معها للتوسع في اقتراضها من الخارج، كما أنه يسهم في حدوث مزيد من الاضطرابات المالية الذي قد تؤدي لخسائر انتاجية كبيرة.

حيث يفرض الوضع الاقتصادي لدول آسيا الوسطى -في ظل الحرب- على صانع القرار بها اتخاذ عدة إجراءات يأتي في مقدمتها ما يلي:

- تقوية مجالات السياسة العامة المالية بحيث تشمل الادارة الكفأة للدين العام، وتسوية الديون، والبحث عن مصادر تمويل طويلة الأجل.
- تنويع البحث عن أسواق بديلة وكذا طرق بديلة يمكن معها تقليل الاعتماد على الجانبين الروسي والأوروبي وخاصة فيما يتعلق بالاستفادة من الموارد النفطية الموجودة وخلق محاور وطرق بديلة تتجنب المرور بروسيا. وهنا تظهر أهمية القوى الصينيية والتركية والهندية والشرق أوسطية كاقطاب اقتصادية واعدة يمكن تطوير مجالات التعاون الاقتصادي معها والاستفادة منها وتقليل نسب الخسائر الناتجة عن الارتباط بالشراكات الروسية والأوروبية.
- طلب دعم المؤسسات المالية والدولية خاصة للبلدان المضيفة للاجئين مع محاولة الاستفادة القصوى بالقوة البشرية التي ستتوفر نتيجة الهجرة، وتوسيع نطاق الخدمات والمزايا الاجتماعية المقدمة اليهم، فضلاً عن توفير مزيد من برامج الدعم والرعاية الصحية والتعليمية لهم.
- توجيه استثمارات داخلية موجهة للتشغيل وخفض نسب البطالة، وتأسيس مشروعات انتاجية، تمنع احتمالية حدوث توترات اجتماعية ناتجة عن الضغوط الاقتصادية.
- تنويع مصادر الدخل الأجنبي من خلال زيادة الصادرات والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، واطلاق مزيد من البرامج الحماية الاجتماعية للفئات الأكثر فقراً، والسعي لتقليل الفجوات الموجودة المتعلقة بالدخول ولا سيما في بعض الدول الوسط آسيوية مثل كازاخستان وأوزباكستان.

- البحث عن بدائل جغرافية جديدة –أسواق بديلة عن المنتج الروسي والأوكراني– لسد الاحتياجات من السلع الأساسية والحبوب وكذا من المنتجات الكيماوية والأسمدة إضافة لتسويق صادراتها من السلع المُصنعة لديها وخاصة (الملابس الجاهزة– المشروبات– الاغذية) إضافة إلى ما تنتجه من معدات وسيارات والآلات.

ومن يتوقف مدى نجاح دول آسيا الوسطى للعبور من الآثار الاقتصادية الناتجة عن الحرب الروسية الأوكرانية على عدة عوامل من أبرزها مدى طول فترة الحرب وفرص انتهائها في الأجل القريب "فكلما انتهت في غضون ترة وجيزة، ساعدها ذلك على تجنب التداعيات السلبية والعكس صحيح"، ومدى استفادتها أيضاً من الفرصة التي طرحتها الحرب فيما يتعلق بما يُطرح عالمياً بشأن تزامن الحرب مع بدء مخاض نظام دولي جديد متعدد القوى، إضافة إلى مدى التزامها بالاجراءات التي سبق ذكرها– والتي يمكن أن تساعدها على أن تتعافى اقتصادياً من آثار الجائحة والحرب لكي تمر من الأزمة الراهنة سريعاً.

المراجع والمصادر

1. War in the Region, WORLD BANK ECA ECONOMIC UPDATE SPRING 2022, Office of the Chief Economist, World Bank Group ,available At: :http /Users/top/Downloads/9781464818660.pdf
2. https://www.imf.org/ar/News/Articles/2022/03/15/blog-how-war-in-ukraine-is-reverberating-across-worlds-regions-031522

٣. علاء جبار أحمد، الولايات المتحدة الأمريكية: اللعبة الكبرى لتأسيس طريق الحرير الجديد،مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد: ٦٠ السنة الثانية عشر ، ٢٠٢٠، متاح علي الرابط : https://iasj.net/iasj/download/29675c7b62b019c1

4. https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2022/04/10/russian-invasion-to-shrink-ukraine-economy-by-45-percent-this-year
5. https://roayahnews.com/%D8%B1%D8%A4%D9%89-
6. https://www.bbc.com/arabic/business-60690789

٧. سليمان الوادعي، الحرب في أوكرانيا ومأزق آسيا الوسطى، الثلاثاء ٢٩ مارس ٢٠٢٢، متاح علي الرابط : https://www.independentarabia.com/node/315611/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3

٨. كاثرين بوتز، فرصة سانحة:كيف تعزز حرب أوكرانيا نفوذ تركيا في منطقة آسيا الوسطى؟، موقع مركز انتريجونال، ٦ يونيو ٢٠٢٢، متاح علي الرابط : https:// www.interregional.com/%D9%81%D8%B1%D8%B5%D8%A9-

٩. جريدة سبوتنيك الروسية ٥/٥/٢٠٢٢، متاح علي الرابط : https://arabic.rt.com/russia/1350760-

١٠. دينيس ساموت، الحرب في أوكرانيا قد تساعد دول آسيا الوسطى على التخلص من القبضة الروسية، ٢١ مايو ٢٠٢٢، متاح علي الرابط :https://www.qposts.com/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-

١١. موقع سكاي نيوز ٢٧-٤-٢٠٢٢، متاح علي الرابط :https:// www.skynewsarabia.com/business/1517903-

١٢. موقع CNBC العربية ١٨ ابريل ٢٠٢٢، متاح علي الرابط :https:// www.cnbcarabia.com/news/view/96041

١٣. موقع البنك الدولي، سلسلة التطورات الاقتصادية لأوروبا وآسيا الوسطى، متاح علي الرابط : https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/37268